بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي لا إله إلا هو ، ولا رب سواه.

أحمدك ربّي معترفًا بجحود حمدي عن شُكْر نعمة حَمْدِك ، فأحمدك ربي مع يأسي عن حق حمدك طاعةً لأمرك. فما حُمِدْتَ إلا بحمدك ، ولا قَبِلْتَ إلا بعَفْوك ، ولا رضيتَ إلا بحلمك.

فلله الحمد كُلُّه ، لطيفُه وجلُّه؛ ما رُفع منه في كُتُبِ الأتقياء ، ودوّت به الملائكة في السماء ، وتجلجل تقديسُه في صدور الأنبياء؛ وما لهجت به حقائقُ الوجود ، وغيبتُه الغُيوب عن عوالم الشهود؛ وما حَمِدْتَ به نَفْسَك وأنزلته في كُتُبِك ، وما حمدتَ به نَفْسَك واختصصتَ به نفسَك.

إلهي فتشفّعتُ إليك بعبوديّتي لك أن تقبل حَمْدي ، وتوسّلتُ إليك -ربّي- بافتقار كُلّي إليك أن تقبل حمدي ، واستغثتُ بك -خالقي- بتمام عجزي عن كُنْهِ حمدك أن تقبل حمدي ، وتمسّحْتُ بأعتاب جودك -راحمي- أن تقبل حمدي.

وأصلّي وأسلّم على عبد الله ورسوله محمَّد سيد الأولين والآخرين ، وإمام الأنبياء والمرسلين ، صلاةً تنفعني في العُقْبى ، وأدّخرها ليوم الشفاعة العُظمى. فاللهم صَلِّ على عبدك ورسولك محمَّد أتمَّ الصلوات المباركات ، وسلم اللهم عليه تسليمًا كثيرًا ، وعلى آل بيته من ذريته وأزواجه أمهات المؤمنين ، وعلى أصحابه أجمعين ، وعلى مُقْتَفِي آثارهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد جعل الله تعالى سنةَ النبي ﷺ حِصْنَ دينه الحصين ، ورُكنَ شرعه الرَّكين. ولذلك فإن الوَعْدَ الإلهي بحفظ كتابه الكريم ، وبنُصرة دينه ، وببقائه إلى يوم الدين = متضمِّنٌ الوعدَ بحفظ السنة النبويّة المشرفة ، وبنُصْرَتها ، وببقائها ؛ لأن السنة بيانُ الكتابِ ، ولأنّها (معه) هي الدين والشريعة.

ولذلك فإن قول الله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وَعْدٌ بحفظ القرآن الكريم والسنة المشرفة معًا .

غير أن الله عزَّ وجلَّ قد شاء بتقدير علمه ولطيف حكمته أن يُوكل حِفْظَ السنّةِ إلى النّاس،

وأن يتكفّل هو بحفظ كلامه المنزّل (القرآن الكريم). لذلك فقد هيّأ الله تعالى في هذه الأمّة أئمةً أعلامًا ، وسخّر فيها علماء عظامًا ، لحفظ دينه ، بحفظ السنة النبويّة المشرفة.

والحقُّ يقول ، والتاريخُ يُـخبِرُ ، والوجودُ يَشهدُ ، والبداثةُ لا تتردد : أن علوم السنة المشرفة التي أنشأها علماء هذه الأمّة معجزةٌ وخارقةٌ للعادات ، ما كانت لتكون لولا قَدَرُ الله تعالى بتأييد هذا الدين!

ومن أجلّ علوم السنة وأعظمها خطرًا : علمُ الجرح والتعديل ، ومعرفةُ مَن تُقبل روايته أو تُرَدُّ؛ حيث إنه العلم الذي به تم تمحيص النّقل ، وعليه بُني نَقْدُ الأخبار ، ومن أحكامه شعَّ نورُ السُّنةِ في صدور علماءِ السُّنةِ فميّزوا به السنّةَ من غيرها.

وقد بذل أئمةُ الحديثِ ونقّادُه في علم الجرح والتعديل قُصارى جهدهم ، ونقّبوا عن أخبار الرواة ، وبحثوا عن أحوالهم ، وأرّخوا لهم ، بما لا يُعرف بعضُه (ولا بعضُ بعضِه) لأمّةٍ من الأمم . فصنّفوا في ذلك كتب تراجم الرواة وتواريخهم ، وأبدعوا في تنويع التصنيف ، وأتقنوا ذلك الإبداع ؛ حتى خرجت تلك الجهودُ وعليها نفحةُ التوفيق الإلهي ، وتدل على التأييد الربّاني لأولئك العلماء.

يقول الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) في مقدّمة كتابه (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) : «وقد ألّف الحفاظُ مصنّفاتٍ جمةً في (الجرح والتعديل) ما بين اختصار وتطويل. فأوّل من جُمع كلامه في ذلك الإمامُ الذي قال في أحمد بن حنبل: ما رأيتُ بعينيَّ مثل يحيى بن سعيد القطان . وتكلم في ذلك بعده تلامذته : يحيى بن معين ، وعليّ ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، وعَمرو بن علي الفلاس ، وأبو خيثمة ؛ وتلامذتُهم: كأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي؛ وخلقٌ بعدهم ، مثل: النسائي ، وابن خزيمة ، والترمذي ، والدولابي ، والعقيلي ، وله مصنّفٌ مفيدٌ في معرفة الضعفاء ؛ ولأبي حاتم ابن حبان كتابٌ كبيرٌ عندي في ذلك ؛ ولأبي أحمد ابن عدي كتاب (الكامل)، هو أكمل الكتب وأجلّها في ذلك ؛ وكتابُ أبي الفتح الأزدي ، وكتاب أبي محمَّد ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل ، (والضعفاء) للدارقطني ،

و(الضعفاء) للحاكم[١]، وغير ذلك.

وقد ذيّل ابن طاهر المقدسي على (الكامل) لابن عدي بكتابٍ لم أره[٢]، وصنّف أبو الفرج ابن الجوزي كتابًا كبيرًا في ذلك ... »[٣].

ثم صنّف الإمامُ الذهبي كتابه (ديوان الضعفاء) ، ثمّ (ذيلَ ديوان الضعفاء) ، ثم ضمَّ الذيلَ إلى الأصلِ مع زياداتٍ في (المغني في الضعفاء)؛ ثم خَتَمَ ذلك بكتابه العظيم (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) ، الذي شمل فيه ما هو على شرطه مما بلغه عِلْمُه؛ حيث إن الأمر أعظم من أن يُحاطَ به كلّه ، كما قال الذهبي: «وهذا شيءٌ لا سبيل إلى استيعابه ، وإنما هو بحسب ما عرفت»[٤].

ولجليلِ قَدْر (الميزان) ، ولعظيم شُمُولهِ ، ولكونه ثمرةَ جهودٍ متواصلة من علماء الأمّة في تمييز الضعفاء ومعرفة المجروحين ، من القرون الأولى إلى عصر الإمام الذهبي (ت٨٤٤هـ)؛ جعل العلماءُ (الميزانَ) إمامَ كُتُبِ الضعفاء والمجروحين ، وأصلًا أصيلًا لمعرفة المتكلَّم فيهم من الناقلين .

بل بلغ الأمر إلى درجة أن اعتبر بعضُ أهل العلم عدمَ وجود راوٍ في (ميزان) الذهبي دليلًا على توثيقه! كما فعل الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) في كتابه (مجمع الزوائد) ، حيث قال فيه : «ومَن كان مِنْ مشايخ الطبراني في (الميزان) نبهت إلى ضعفه ، ومن لم يكن في (الميزان) ألحقتُه بالثقات الذين بعده»[٥]. وذلك منهم استرواحًا إلى استيعابِ (الميزان) ، واطمئنانًا إلى عظيم إحاطته!!

---

(١) هو باب من أبواب (المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم) للحاكم .

(٢) وممن ذيّل على كتاب (الكامل) لابن عدي : أبو العباس أحمد بن محمد بن مُفرِّج الأموي مولاهم الإشبيلي الشهير بابن الرومية وبالنباتي (ت٦٣٧هـ)، فقد صنف على كتاب ابن عدي استدراكا سماه (الحافل في تذييل على الكامل)، وهو من مصادر الذهبي في كتابه (الميزان).

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ١ – ٢).

(٤) ذيل ديوان الضعفاء للذهبي (١٥).

(٥) مجمع الزوائد للهيثمي – تحقيق : حسين سليم أسد – (١/ ١٥٠).

ولا نستغرب هذا الاسترواحَ إلى (الميزان)، وهذا التسليمَ لاستيعابه، إن كان قد وقع نحوه قبل قُرونٍ من تأليف (الميزان)، وقبل ما تهيّأَ للإمام الذهبي من قَطْفِ ثمرة الجهود المتتابعة في جمع أسماء المتكلَّم فيهم !

فهذا ابن عدي (ت٣٦٥هـ) الذي سمى كتابه بـ(الكامل)، وكان يعتقد كمالَ استيعابِه للمتكلَّم فيهم، حتى إنه قال في مقدمته: «ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم؛ إلا من هو ثقةٌ أو صدوق»[1].

بل يعتمد هذا التقريرَ ابنُ دقيق العيد (ت٧٠٢هـ): أن كل من لم يذكره ابن عدي في (الكامل) فهو معدودٌ ضمن الثقات أو الصدوقين عنده[2]، ويُقرُّ ابنَ دقيق العيد على ذلك ابنُ قُطْلُوبُغا (ت٨٧٩هـ)[3].

فإن كان هذا هو قَدْرَ الثقة باستيعاب (الكامل) لابن عدي، فإلى أي حدّ ستبلغ الثقةُ بـ(الميزان) للإمام الذهبي، على سعة مصادره فيه[4]. حتى قال الهيثمي ما سبق نقله عنه، مما يدل على أنه قد جعل من لم يُذكر في (الميزان) من شيوخ الطبراني بمجرد عدم ذكره فيه: ثقةً.

لكن الواقع: أنه قد جَاء بعد الذهبي من ذَيَّلَ على كتابه (الميزان)، من أمثال العلماء التالية أسماؤهم:

١- الحافظ شمس الدين الحسيني الدمشقي - محمد بن علي بن الحسن بن حمزة - (ت٧٦٥هـ)، في تعليق له على الميزان، قال عنه ابن حجر في ترجمته: «وله تعليق على الميزان، بيّنَ فيه كثيرًا من الأوهام، واستدرك عليه عدة أسماء، وقفت على قدر يسير

---

(١) الكامل لابن عدي (١/ ٨٤).

(٢) الإمام في معرفة الأحكام لابن دقيق العيد (٢/ ٢٧٦).

(٣) التعريف والاختيار (١/ ٢٩).

(٤) انظر الدراسة الحافلة للدكتور قاسم علي سعد: موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال.

منه ، قد احترقت أطرافه ، لما دخلتُ دمشق سنة ست وثلاثين»[1].

٢- والحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) ، الذي صنّف (ذيل ميزان الاعتدال).

٣- وسبط ابن العجمي برهانُ الدين الحلبي - إبراهيم بن محمد بن خليل - (ت٨٤١هـ) كتابه (نَثْلُ الهِمْيان[2] في مِعْيار الميزان)، واستدرك فيه على الذهبي ما فاته . وقد وقف عليه ابن حجر في رحلته الحلبية ، ونظر فيه[3]. وقد طُبع هذا الكتاب ، وغالب ما فيه ليس من شرط هذا التذييل .

وبعد تلك الجُهود المتتابعةِ من علماء الأمّة عَبْر القرون ، في محاولةِ حَصْرِ الضعفاء والمتكلَّم فيهم ، وبعد ضَمِّ الإمام الذهبي تلك الجهود بعضَها إلى بعضٍ مع إضافاته العظيمة ، مَرَّةً بعد مرَّة ، إلى أن صنّف كتابه العظيم (الميزان) ، وبعد (ذيله) للحافظ العراقي؛ بعد هذا كلِّه جاء الحافظُ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)-جامعًا عِلْمَه وجُهْدَه- ليُتَمِّم هذا البناءَ الشامخ ، الذي تَنَاوبَ على بنائه أئمةُ السُّنَّة ونُقَّادُ الحديث!! فما ظنُّك -بَعْدُ- بهذا البناء؟!!

وبذلك ما أن انتهى الأمر إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني ، حتى ضمّ (ذيل الميزان) لشيخه العراقي إلى أصله (الميزان) ، مع زيادات كثيرات وتحريرات مفيدات ، في كتابه الجليل (لسان الميزان).

---

(١) الدرر الكامنة لابن حجر (٥/ ٣١٤).

(٢) (الهميان) هو الكيس الصغير الذي توضع فيه النفقة ، و(النثل): هو النثر والاستخراج بالإلقاء . فمعنى العنوان : إن هذا الكتاب يستخرج كل ما من شأنه أن يدقِّقَ معيار الميزان .

(٣) الجواهر والدرر للسخاوي (١/ ٢٩٦، ٣٢٥)، لكنه لم يستوعب الإفادة منه .

قال السخاوي عن (نثل الهميان) : «يشتمل على تحرير بعض تراجمه وزيادات عليه ، وهو في مجلدة لطيفة، لكنه - كما قال شيخنا - لم يمعن النظر فيه». الضوء اللامع للسخاوي (١/ ١٤١). وظاهر هذه العبارة أن برهان الدين الحلبي لم يمعن النظر في كتابه ! وكأنه نقدٌ له بضعف التحرير . ولكنني لا أستبعد أن تكون العبارة في صوابها : أن ابن حجر لم يمعن النظر فيه ، وإنما نظر فيه نظرة عابرة .

وقد أنهى الحافظ تأليف (اللسان) في إخراجته الأولى سنة ٨٠٥هـ ، ثم استمرّ بالتنقيح له والزيادة والإلحاق الكثير إلى آخر سنة من حياته سنة ٨٥٢هـ ، وقد وصلتنا نسخته الأخيرة التي قوبلت على أصل ابن حجر في ربيع الآخر سنة ٨٥٢هـ ، وقد توفي ابن حجر في ذي الحجة من هذه السنة[١].

إلا أن الحافظَ ابنَ حجر قد حَذَفَ من (اللسان) كُلَّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه من رجال كتاب (تهذيب الكمال) للمزي مِنْ رجال أصحاب الكُتُبِ الستة ؛ لأنه لم يَرَ إعادةَ تراجمهم في (اللسان) بعد أن كان قد بَسَطَها في كتابه (تهذيب التهذيب).

ولقد أتقن الحافظُ تأليفَ (اللسان) ، ووفَّرَ له غايةَ جُهْدِه وتحريرِه ؛ حتى ذكر السخاويُّ (ت٩٠٢هـ) في (الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإِسلام ابن حجر) اعتزازَ ابن حجر بـ(اللسان)، في قول ابن حجر: «لستُ راضيًا عن شيء من تصانيفي؛ لأني عملتُها في ابتداءِ الأمْرِ ، ثم لم يتهيّأ لي تحريرُها؛ سوى (شرح البخاري) و(مقدمته) ، و(المشتبه) ، و(التهذيب) ، و(لسان الميزان)؛ ولو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ لم أتقيّد بالذهبي ، ولجعلتُه كتابًا مُبْتَكرًا.

بل رأيته في موضع أثنى على (شرح البخاري) و(التغليق) و(النخبة) ، ثم قال : وأما سائر المجموعات ، فهي كثيرة العَدَد ، واهية العُدَدِ ، ضعيفة القُوىٰ ، ظامئة الرّوىٰ»[٢].

ولا غرابة في هذا الاعتزاز من الحافظ بـ(اللسان)؛ حيث إنه جاء ضمن مشاريع عديدة للحافظ في خدمة (ميزان الاعتدال) وفي خدمةِ فِكرته ، فقد كتب الحافظ حول (الميزان) ثلاثة كتب غير (اللسان) ، ذكرها تلميذه السخاوي ، وهي:

- (تحرير الميزان) : يشتمل على إصلاح ما وقع للذهبي من وهم ، وما فاته من ترجمة .
- (تقويم اللسان)[٣] : فيه من ذكره الذهبي في (الميزان) ، ولم يذكر مستنده في ضعفه .

---

(١) انظر مقدمة تحقيق لسان الميزان للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله (١/ ١٢١-١٢٢).

(٢) الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٦٩٥).

(٣) وهو غير (تقويم اللسان) الذي ألفه ابن قُطْلُوبُغَا (ت٨٧٩هـ) تلميذ ابن حجر ، والذي ذكره السخاوي

وقد فرغ من مسودته في سنة سبع وأربعين وثمانمائة .

- (ذيل الميزان) : يشتمل على نحو من ألفي ترجمة زائدة على الأصل . بيض أوائله[1].

ولهذا كله فقد بلغ مِن اعْتِدادِ الحافظِ بـ(اللسان) وباستيعابه أن قال في خاتمته عن الراوي الذي ليس من شرط (تهذيب الكمال) وليس في (اللسان) : «إن لم يجده لا ها هنا، ولا ها هنا : فهو إما ثقة، أو مستور»[2]. ويقصد بالمستور : من ليس فيه كلامٌ البتةَ ، ولو بالحكم عليه بالجهالة ؛ لأنه قد اشترط على نفسه استيعابَ المحكومِ عليهم بالجهالة ؛ إذ هذا هو شرط أصله (ميزان الاعتدال)، الذي يُذيِّلُ عليه ويستدرك عليه ما كان على شرطه[3].

قائلا : « وكذا رأيت لهذا الطالب المشار إليه –وهو الزين قاسم الحنفي– بعد موته كتابا سماه (تقويم اللسان) ، وآخر سماه (فضول اللسان) ، و(حاشية) على كل من (المشتبه) و(التقريب) ، فأردت التوجه لذكر بعضها ، ليعلم عنوان سائرها ، وأنبه على أنه اعتمد في ذلك على النسخ القديمة التي تَـجدَّدَ بعدها إلحاقُ الكثير ، ونحو ذلك من الأشياء التي تروج على من لم يَـخُضْ بحارَ هذا الشأن . ثم رأيتُ إماتتها بعدم الكتابة عليها والاعتناء بشأنها ، فإنه لا طائل تحتها». الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٧١٢).

(١) الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٦٨٣).

(٢) لسان الميزان – تحقيق أبو غدة – (٩/ ٥٠٤).

(٣) قال الذهبي في مقدمة الميزان وهو يذكر ما يلتزم ذكره فيه من الرواة المتكلَّم فيهم : «وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمدين – قاتلهم الله – ... (ثم قال:) ثم على خَلْقٍ كثيرٍ من المجهولين ممن ينص أَبو حاتم الرازي على أنه مجهول، **أو يقول غيرُه: لا يُعرف ، أو : فيه جهالة ، أو : يُـجهل**، أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غير محتج به». ميزان الاعتدال – مؤسسة الرسالة – (١/ ٤٦–٤٧).

وقال الذهبي أيضًا في كتابه الآخر (المغني في الضعفاء) مبينا من هم الذين يستوعب ذكرهم من الضعفاء، فقال : «ثم على خلقٍ كثير من المجهولين ، ولم يُمكنّي استيعابُ هذا الصِّنْفِ لكثرتهم في الأولين والآخرين ، فذكرت منهم :

- من نص على جهالته أبو حاتم الرازي ، وقال : هذا مجهول .

ولئن كان الاسترواحُ بكتاب الذهبي والاطمئنانُ إلى استيعابه قد بلغ المبلغ المذكور آنفًا عن الإمام الهيثمي (ت٨٠٧هـ) وغيره ، فما ظنك بالأمر بعد (لسان الميزان)؟! الذي قال الحافظ عنه ، وعن الراوي الذي لا يوجد فيه ولا في (تهذيب الكمال): «إن لم يجده لا ها هنا، ولا ها هنا : فهو إما ثقة، أو مستور»[١].

فلا غَرْوَ إذن أني كنتُ – في بداية الطلب – أظن أن (اللسان) قد قطع لسانَ من أراد الزيادة عليه ، وأنه لم يترك لمن بعده فيه مقالًا ؛ وكنتُ أسمع نحو ذلك من بعض أهل العلم وطلبته .

- وذكرت خلقًا منهم لم أعرف حاله ، ولا روى عنه سوى رجل واحد متنًا منكرا». المغني للذهبي (١/ ٤).

وبهذا تبيّن أن شرط الميزان في المجهول : أن يذكر كل من حُكم عليه بالجهالة من النقاد ، كأبي حاتم **وغيره** . وكل من لا يُعرف إذا ما روى حديثًا منكرا يَتحمّلُ هو تَبِعةَ نكارته .

وأما قول الذهبي في (الموقظة) : «وحصر الثقات في مصنف كالمتعذر، وضبط عدد المجهولين مستحيل»، الموقظة (٨١)، فهو يقصد بهم المجهولين في واقع الحال ، ولا يقصد الرواةَ الذين حُكم عليه بالجهالة . وإلا فما الفرقُ بين (الثقات) و(المجهولين) لكي يكون حَصْرُ الثقات صعبًا كالمتعذر ، وأما حَصْرُ عدد المجهولين فمستحيل ؟! إذ المستحيل حقًّا هو حصر كل من كانت له روايةٌ من المسلمين ممن تُرجم أو لم يُترجم ، ممن لا يحويهم كتابٌ ولا تستوعبهم كل كتب التراجم (الموجود منها والمفقود)؛ لأنهم هم عامة المسلمين ؛ إذ لا يكاد أن يخلو مسلم من رواية حديث عن النبي ﷺ ، مسندًا أو بلاغا ، خاصة في زمن الرواية ؛ فمن يمكنه ادعاء حصر عامة المسلمين ؟! وأي كتاب يمكن أن يُزعم أنه قد جمعهم جميعَهم ؟! ولذلك كان حَصْرُ هؤلاء مستحيلا ، كما قال الذهبي ، بخلاف حصر من قيل فيه : «مجهول»، فليس حصر من قيل عنه : «مجهول» بمستحيل ، ولا فرق بينه وبين من قيل عنه : «ثقة»، فهما سواء .

وما دام من شرط (الميزان) حصر من قيل عنه «مجهول»، فكذلك سيكون شرط (اللسان)؛ لأن كل ما كان من شرط (الميزان) فهو شرطٌ لـ(اللسان) .. وزيادة (على ما بينه ابن حجر في مقدمة اللسان)؛ إلا من اشترط الحافظ عدم ذكره لكونه من رجال (تهذيب الكمال).

(١) لسان الميزان – تحقيق أبو غدة – (٩/ ٥٠٤).

حتى مَنَّ اللهُ تعالى عليّ بمشروع عظيم ، أعيش معه منذ سنواتٍ طويلاتٍ ، تزيد على عشر سنوات[١].

فكان من ثمرات هذا المشروع ما أُقدمه اليوم لأهل العلم وطلبته ، وهي أربعون وخمسمائة ترجمةٍ[٢]على شرط (لسان الميزان)[٣] ، قد فاتت الحافظ ابن حجر أن يذكرها فيه.

وقد كنت خلال تلك السنوات وأثناء عملي في مشروعي المنوَّهِ به ألتقطُ تلك التراجم من بطون الكتب ، ومن مناجم العلم ، ومعادن السُّنن ، ترجمةً ترجمةً ، حتى بلغ العقد أربعين وخمسمائة خرزة[٤]. وهو عددٌ كبير ، مِنْ مناجمَ ما كان يُظَنُّ إلا أنها قد اسْتُنْفِدَتْ ، ومعادنَ قد تَوَارَدَ عليها الـمُنَقِّبون حتى ما عاد يُحْسَبُ إلا أنهم قد أفقروها.

ثم إني خشيتُ ضياعَ ذلك الجُهْد ، بموتٍ أو فَقْدٍ ؛ فسارعتُ إلى تأليف ذلك النظم ، لأُزيّنَ به جِيدَ العلم . وإلا فإني ما زلتُ على مشروعي ، ولا أشك أن بابَ الاستدراك والزيادة لم يزل مُشْرَعًا ؛ لمن تعوَّدَ الوُلُوجَ من ثُقُوب الإبر ، والتَّنْقِيبَ في رَمْل عالج ؛ فكما سبق عن الذهبي : «هذا شيءٌ لا سبيل إلى استيعابه»، وقال عن المجهولين في (المغني في الضعفاء) : «لم يمكني استيعاب هذا الصنف لكثرتهم في الأولين والآخرين ...».

فهذا جُهدُ سنوات ، وثمرةٌ من ثمار سهر الليالي ، أُقدِّمُه لأُمّتي؛ عسى اللهُ تعالى أن يُثيب

---

(١) هذا ما قلتُه في الطبعة الأولى التي كانت سنة ١٤١٨هـ !

(٢) كانت في الطبعة الأولى : سبعًا وثلاثين ومائتي ترجمة .

(٣) كنت علقت هنا في الطبعة الأولى مبينا أن اعتمادي في التثبت من الزيادة هو الرجوع إلى طبعة (لسان الميزان) التي كانت متوفرة يومها ، وهي المطبوعة بإشراف مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند ، سنة ١٣٢٩هـ . ثم إني دققت بعض التراجم على طبعةٍ كانت قد صدرت حينها حديثًا بتحقيق جمع من الباحثين ، ومن مطبوعات دار الفاروق الحديثة .

أما اليوم فقد دققت التراجم على الطبعة الفاخرة التي بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله (ت١٤١٧هـ) ، وتمم العناية بها ابنه د/ سلمان عبد الفتاح .

(٤) كانت في الطبعة الأولى : سبعًا وثلاثين ومائتي ترجمة .

عليه صاحبَه والمنتفعَ به إلى قيام الساعة .. آمين.

وإني لأقول ما قاله الحافظ ابن حجر من قبلي :

«إن المواضع التي حصل لي الوقوفُ عليها - مما لم يقف عليها مَن قبلي - لم تحصل إلا بالعناء الطويل ، والسهر الكثير ، والاعتناء البالغ ، وكان ذلك بعون الله تعالى . ولكن كان ذلك مع وجود نشاط الشباب ، وقلة الشواغل . وطالما طالعتُ المجلّد بتمامه في اليوم واليومين ، فلا أظفر بشيء ، وربما ظفرتُ بموضع واحد ، وأما الآن ، فهو كما قيل :

من أين للهَوَىٰ الثاني صِبًا ثاني

فإذا يَسَّر الله لأحدٍ النشاطَ إلى ذلك ، فليجمع على ما تعب فيه غيرُه ذيلًا يستفيده من بعدهما، فيترحم عليهما ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، وما أحسن قول القائل:

ولو قَبْلَ مَبْكَاها بكيتُ صبابةً بِسُعْدَىٰ ، شفيتُ النفسَ قبل التَّنَدُّمِ

ولكن بكتْ قبلي ، فهاج لي البُكا بُكاها فقلتُ : الفضلُ للمتقدِّمِ»[1].

***

[هل قصد الحافظ ابن حجر الاستيعاب في (اللسان)؟]

ومن هذا الكلام للحافظ ابن حجر والذي يُظهر أنه كان غير غافلٍ عن أن الاحتمال العقلي لحصول الفوات عليه في (اللسان) احتمالٌ واردٌ ؛ خاصة وأنه هو نفسه قد استمرّ في الزيادة على كتابه إلى أواخر عمره (كما سبق)، فلا شك أن تكرار الاستدراك منه على عمله مرةً بعد مرة قد استوجب عليه استحضارَ إمكانِ هذا الاحتمال ، وإن كان هذا الاحتمال سيضيق أيضًا كلما قلّ استدراكُه وندرت الزيادات مع امتداد الزمن ومع استمراره في التقصِّي.

إلا أن هذا لا ينفي أن ابن حجر كان يصبو للاستقصاء ، وكان يسعى للاستيعاب ، وكان يظن أن ما قد فاته قليل نادرٌ ، ولذلك استجاز أن يقول - ما سبق - عن الراوي الذي لا يوجد في (اللسان) ولا في (تهذيب الكمال): «إن لم يجده لا ها هنا، ولا ها هنا : فهو إما ثقة، أو

(١) الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٧١٣).

مستور»[1].

ولذلك فإني أستغرب من قول كاتب مقدمة تحقيق (لسان الميزان)، وهو الأستاذ سلمان أبو غدة (وفقه الله) : «فلم يقصد الحافظ رحمه الله الاستقصاءَ أو الاستيعاب ، ولا ادّعاه ولا اشترطه»[2]. وهو الادعاء الذي كرّره مرات في مقدمة تحقيقه ، وكأنه كان أحد أغراضه الكبرى في تلك المقدمة !

وفي هذا الادعاء ومنطلقه خلطٌ واضحٌ بين أمرين ، وهما:

١- قَصْدُ الاستيعاب .

٢- وادّعاءُ الاستيعاب .

والفرق كبيرٌ بين الأمرين ، كما هو واضح . بل الخلط بينهما من أعجب ما يكون ! حيث إني في هذا الاستدراك والتذييل قد قصدتُ الاستيعاب ولا شك، وتمنّيتُه ، لكني – مع ذلك – أعلم قطعًا أنني لم أبلغه[3]، ولذلك فلا يمكنُ أن أدّعيه . وكذلك كان شأنُ الحافظ ابن حجر ، فهو قد قصد الاستيعاب ، وإن كان لا يدّعيه .

بل لا يخفى أن قَصْدَ الاستيعاب هو الذي كان قد أقام الحافظُ عليه استدراكَه أصلا ، وبغيره لن يكون لـ(اللسان) أيّ معنى ! وحينئذٍ سيعني عدمُ قصد الاستيعاب (وهو القصد المزعوم) أن الحافظ سوف يَتعمَّد عدم ذكر بعض التراجم رغم توفر شرط الاستدراك فيها ! وبذلك لن يكون له شرطٌ ولا هناك معنى لاستدراكه من أساسه ! لأنه – بحسب دعوى عدم قصد الاستيعاب – كان مرةً يذكر ما كان على شرط (الميزان) مما فاته ، وكان مرة لا يذكره ، بغير سببٍ

---

(١) لسان الميزان – تحقيق أبو غدة – (٩/ ٥٠٤).

(٢) كما في مقدمة تحقيق اللسان (١/ ١٠٧). وكرر هذا المعنى في عدة مواضع ، كما في المقدمة (١/ ٧٦، ١١٤)!

(٣) خاصة أنني لم أتفرغ لقصد الاستيعاب ، وإنما كانت هذه التراجم تقع لي أثناء اطلاعي وعملي على مشروع أكبر متعلق بجمع عبارات الأئمة في الجرح والتعديل .

للترجمة المذكورة يميزها عن الترجمة التي أعرض عن ذكرها ! وإنما كان يذكر بعض الفوات دون بعضه الآخر .. هكذا اعتباطًا !!

هذه المنهجية العبثية هي خلاصة دعوى من يدعي أن ابن حجر لم يقصد الاستيعاب !! وإلا فليبيّن لنا : ما هو ضابط ما كان يذكره الحافظ مما يَدَعُهُ عن عَمْدٍ من فوات (الميزان)؟

بل لقد أغفل الأستاذُ الكريم سلمان أبو غدة (وفقه الله) في مقدمة تحقيقه وفي سياق دعواه أن الحافظ لم يقصد الاستيعاب قولَ ابن حجر في نهاية (اللسان): «إن لم يجده لا ها هنا، ولا ها هنا : فهو إما ثقة ، أو مستور»[(١)]؛ إذ ظاهر هذه العبارة أن ابن حجر كان قد تصور أن كتابه جهدٌ مُستوعِبٌ ، أو يكاد . فكيف يقول الأستاذ بعد ذلك : «فلم يقصد الحافظ رحمه الله الاستقصاءَ أو الاستيعاب»، مع قول ابن حجر السابق ؟!

ثم إذا كان الحافظ لم يقصد الاستيعاب كما في هذه الدعوى الغريبة :

- فما معنى زياداته الكثيرة في التراجم ؟ وكما سبق : لماذا يستدرك تراجم كثيرةً جدا على (الميزان) ؟! ثم لماذا يدع أخرى وهي على شرطه أيضًا ؟!
- وما معنى استدراك الحافظ تراجم رغم أنه لا يُصَحِّحُ إدخالَها في الكتاب ، إمعانًا منه في الاستدراك على شرط (الميزان)، كما ذكر ذلك الأستاذُ نفسُه[(٢)]. حتى كان الحافظُ نفسُه يصرح بذلك ، كقوله في ترجمة إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد : «وما ذكرته إلا خشيةَ أن يُستدرك»[(٣)]. فمن كان يذكر من لا يرى استحقاقَه أن يُذكر خشيةَ أن يُستدرك ، هل يُقال عنه : إنه ما قصد الاستيعاب ؟!
- وما معنى تَوسُّعِ الحافظ في ذِكْرِ المتكلَّم فيهم توسُّعًا كبيرًا ، حتى إنه لَيَخْرُجُ عن شرط (الميزان) بسبب هذا التوسع ؟! كخروجه في المتأخرين إلى شرطٍ أوسع من شرط

---

(١) لسان الميزان (٩/ ٥٠٤).

(٢) مقدمة تحقق اللسان (١/ ٩٥-٩٦).

(٣) لسان الميزان (رقم ٩٩٩).

(الميزان)، حتى قال – مشيرًا إلى الذهبي – : «والشيخ شَرَطَ أن لا يذكر من المتأخرين إلا من وضح أمره ، ثم أخذ يذكر مثل هذا وأمثاله من الثقات ! هذا مع إخلاله بخلق من أنظارهم! وقد تتبعت كثيرا ممن يلزمه إخراجهم فألحقتهم ، ولا أدّعي الاستيعاب»[1].

- وما معنى توسع الحافظ باستدراك كل من أورده ابن حبان في (الثقات)، وقال عنه : «يخطئ» أو : «يُغرب»؟! مع ظهور الضعف في سبب مثل هذا الاستدراك ! حتى إنه هو نفسه قد نَبّهَ على ضعف هذا الاستدراك[2]. والغريب أن الأستاذ سليمان نفسه اعتذر للحافظ في ذكره هؤلاء الرواة ، بقوله : «ولعله خاف أن يُستدرك عليه»[3]! فما الذي جعل الحافظ يخاف الاستدراكَ عليه لو كان لا يقصد الاستيعاب ؟! والحاصل – حسب رأي الأستاذ – أن ابن حجر لا يخاف الاستدراكَ عليه ؛ لأنه لم يقصد الاستيعاب (حسب ادعائه)!! فصار الحافظ بذلك يخاف .. مما لا يخاف منه ! ويستدرك .. ما لا يستحق الاستدراكَ ، رغم أنه لم يقصد استدراكَ ما يُوجِبُ على نفسه استدراكَه!
- وما معنى توسع الحافظ بذكر من تُرجم في كتب تراجم الشيعة الإمامية ، حتى ممن ليس به رواية في كتب السنة ؟! حتى قال الأستاذ سليمان نفسه : «فكان له منه تَكلُّفٌ تارةً وتَألُّقٌ تاراتٍ أُخر ، فقد استدرك على الذهبي كثيرًا من تراجم الشيعة التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، حيث إنه لا رواية لهم في كتب السنة ...»[4].
- وما معنى توسع الحافظ باستدراك من لا رواية له ؟! وهو توسع نص عليه الأستاذ

---

(١) اللسان (رقم ٦٤٤٩).

(٢) انظر مقدمة التحقيق(١/ ١٠٥).

(٣) انظر مقدمة التحقيق (١/ ١١٥).

(٤) انظر مقدمة التحقيق (١/ ١٠٢)، وانظره أيضا (١/ ١٠٥، ١١٧).

سليمان نفسه[1].

كل هذا وغيره يقطع أن الحافظ ابن حجر قد قصد الاستيعاب قصدًا تامًّا لا ينتابه أدنى تَردُّدٍ ، لكنه – مع ذلك – كان يعلم أنه يصعب الجزم بادعائه !

ومع صعوبة هذا الادعاء ؛ إلا أن الحافظ قد استروح لاستيعاب كتابه في النهاية ، فقال في خاتمة كتابه عبارته الصريحة التي كررناها مرات : «إن لم يجده لا ها هنا، ولا ها هنا : فهو إما ثقة، أو مستور»[2]، فأغنانا الحافظُ ابن حجر بكلامه عن كتابه (وهو أعرف بقصده وبتصوره عن كتابه) عن دعوى غيره ممن اكتفى بكتابة مقدمة التحقيق!!

ولذلك فإني أكرِّرُ استغرابي من حرص كاتب مقدمة التحقيق الأستاذ سلمان أبو غدة على هذه الدعوى : أن ابن حجر لم يقصد الاستيعاب ! وأستغرب من سبب إصراره على هذه الدعوى في مواطن عديدة من مقدمة تحقيقه ، وهي مسألة ليست أصيلةً في مقدمة التحقيق ، ورغم مناقضتها لبعض تقريراته هو نفسه عن منهج الحافظ في (اللسان) ، حتى جعلت بعضَ كلامِه يَنقضُ بعضَه (كما سبق بيانه)! وكأن هناك ما كان يَؤُزُّهُ إلى تقرير هذه الدعوى بعد اطلاعه على تذييلي على (اللسان)، كما صرح هو بهذا الاطلاع[3]!! ولذلك فإني أكاد أجزم أن الشيخ العالم المدقِّق عبد الفتاح أبو غدّة ﵀ لو كان هو مَن كتب مقدمة تحقيق (اللسان) لما انقاد إلى مثل هذا الادّعاء الساقط تحت أي دافع إليه .

إذن الحافظ ابن حجر كان قد قصد الاستيعاب ، لكنه كان يعلم أنه لم يبلغ غايته منه ، وإن ظن أنه قد قارَبَها . ولربما كان يظن أن ما فاته على شرطه قليلٌ جدا ، ونادرٌ ، وهو ما أجاز له أن يقول في خاتمة (اللسان) : إن الراوي الذي لا يوجد في (اللسان) ولا في (تهذيب الكمال) «فهو

---

(١) انظر مقدمة التحقيق (١/ ١١٦).

(٢) لسان الميزان (٩/ ٥٠٤).

(٣) صرح باطلاعه على (ذيل لسان الميزان) في طبعته الأولى ، فانظر مقدمة التحقيق – الحاشية – (١/ ١١٤).

إما ثقة، أو مستور»[1].

ولذلك لما وجد السخاويُّ أن أحد تلامذة ابن حجر كأنه استطال على الحافظ ببعض الاستدراكات والزيادات على (اللسان)، قال في الردّ عليه : «لا سيما وليس في كلام صاحب الترجمة ما يقتضي عدمَ إمكان وجود زائدٍ على ما ذَكر ، بل صَرَّحَ هو -كما قرأتُه بخطِّه- بقوله : إن المواضع التي حصل لي الوقوفُ عليها - مما لم يقف عليها مَن قبلي - لم تحصل إلا بالعناء الطويل ، والسهر الكثير ، والاعتناء البالغ ، وكان ذلك بعون الله تعالى . ولكن كان ذلك مع وجود نشاط الشباب ، وقلة الشواغل . وطالما طالعتُ المجلّد بتمامه في اليوم واليومين ، فلا أظفر بشيء ، وربما ظفرتُ بموضع واحد ، وأما الآن ، فهو كما قيل :

من أين للهَوَىٰ الثاني صِبًا ثاني[2]

فإذا يَسَّر الله لأحدٍ النشاطَ إلى ذلك ، فليجمع على ما تعب فيه غيرُه ذيلًا يستفيده من بعدهما، فيترحم عليهما ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، وما أحسن قول القائل:

ولو قَبْلَ مَبْكَاها بكيتُ صبابةً ... بِسُعْدَىٰ ، شفيتُ النفسَ قبل التَّندُّمِ
ولكن بكتْ قبلي ، فهاج لي البُكا ... بُكاها فقلتُ : الفضلُ للمتقدِّمِ»[3]

رحم الله الحافظ ابن حجر رحمةً واسعة ، وجزاه عن الإسلام وعلومه عمومًا ، وعن السنة وعلومها خصوصًا أعظم الجزاء !

***

(١) لسان الميزان (٩/ ٥٠٤).

(٢) هو عجز بيت للشاعر العباسي ابن الشبل - الحسين بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن شبل البغدادي- (ت٤٧٤هـ)، يقول في هذه القصيدة :

قالوا وقد مات محبوبٌ فُجِعْتُ به ... وفي الصِّبا ، وأرادوا عنه سُلْواني
ثانيهِ في الحُسْنِ موجودٌ ، فقلتُ لهم : ... مِن أين لي في الهوى الثاني صِبًا ثاني

(٣) الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٧١٣).

وشرطي في هذه الزيادات هو شرط (لسان الميزان) المذيَّل عليه :

- **أن أُورد كل من تُكلِّم فيه بجرح ، حتى لو كان جرحا لا يقتضي الردّ ، كالجرح المردود عليه ، وكالجرح بمطلق البدعة** . إذ هذا هو شرط (اللسان) في المبتدع : أنه يذكر كل من وُصف ببدعة ، حتى من لم تكن له رواية . بل إنه – لالتزامه بهذا الشرط – استدرك وزاد على (الميزان) أسماءَ رواةٍ مذكورين في (رجال الشيعة) للطوسي الإمامي – أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي – (ت٤٦٠هـ)، وغيره من المصنفين الإمامية ، وكثيرٌ منهم لم تَتَبيّن لهم أيُّ روايةٍ في كتب السنة[١].

على أن ابن حجر بعد أن كان يستدرك من رجال الشيعة على (الميزان)، فيذكر كل من ذكره الطوسي ، توقف عن ذلك فجأة عند ترجمة الحسين بن علي بن الحسين بن موسى، إلا قليلا[٢].

ولذلك لم أذكر أحدا من هؤلاء الشيعة المذكورين في كتب رجال الشيعة ؛ إلا أن تكون له رواية في كتب السنة ، أو كان الطعن فيه بالبدعة واردًا في كتب أهل السنة ؛ لأني أشك في بعض تلك الأسماء الواردة في كتب الإمامية أن يكون بعضها مختلقًا من أساسه ؛ ولأن عدم وجود روايات لهم في كتب أهل السنة لن يجعل في رواياتهم خطورةَ الالتباسِ بالروايات المقبولة.

- **وأما المحكوم عليهم بالجهالة وعدم المعرفة** ، فاكتفيت بأحكام علماء القرن الخامس

(١) وهو خلاف منهج ابن عدي (ت٣٦٥هـ) في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال)، حيث قال في مقدمته : « ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا : من هو ثقة أو صدوق ، وإن كان يُنسب إلى هَوًى وهو فيه متأوّل»، الكامل (١/ ٨٤–٨٥). وهذا يعني أن ابن عدي لن يذكر المتأولين من أهل البدع ، وأنه لا يَعُدُّ ذلك قَدْحًا فيهم ، وأنه لن يذكر من المبتدعة إلا المعاند منهم ، أو من جُرح بجرح آخر غير البدعة .

(٢) وهي الترجمة رقم (٢٥٨٨) في لسان الميزان، وانظر مقدمة التحقيق في اللسان (١/ ١٠٢، ١٠٥، ١١٧).

فمن قبلهم؛ اللهم إلا إن انْضَمَّتْ إلى الحكم بالجهالة نكارةٌ في المتن توجب تحميل المجهول تبعة النكارة ، فعندها أذكر ذلك الراوي لوجود ما يقدح فيه بروايته المنكر من الحديث .

ولهذا القيد في (المجهولين) لم أذكر خلقًا من الرواة ممن جهلهم المتأخرون : كالذهبي نفسه أثناء كلامه على الأحاديث ، أو قال : «لم أعرفه»، هو أو ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)[1]، أو الحسيني (ت٧٦٥هـ)[2]، أو الهيثمي (ت٨٠٧هـ)[3]، أو سبط ابن العجمي برهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـ)[4]، أو ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وأمثالهم ممن سبقهم ولحقهم ؛ لأن جهالة هؤلاء قد تكون ناتجةً عن عدم وقوفهم على ترجمة للرواة الذين جهلوهم ، مع فقدان كثير من مصادر التراجم التي كانت تحوي كلاما لأئمة النقد في الرواة ، بخلاف كلام أئمة الجرح والتعديل في عصر الرواية الذين هم معدن المعرفة بالرواة ، وبخلاف كلام الأئمة في العصر القريب منهم خلال القرن الخامس ، كالبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، والخطيب (ت٤٦٣هـ)؛ لتوفرهم على مصادرَ كثيرةٍ جدا ، تناقصت مع امتداد الزمن ، فأين مكتبة الخطيب البغدادي والبيهقي وأمثالهما من كتب التراجم والجرح والتعديل عمن جاء في القرن السابع والثامن ؟!

- **وأما من ذكرهم ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في كتابه (الثقات)، وقال عن الواحد منهم : «يخطئ»، و«يُغْرِب» ونحوها** ، فقد كان الحافظ يستدركهم على (الميزان)، فهم على

---

(١) في (بيان الوهم والإيهام).

(٢) في كتابيه :

١- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذُكر في تهذيب الكمال .

٢- التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة .

(٣) في (مجمع الزوائد) وغيره من تخاريجه على الزوائد .

(٤) في (نثل الهميان في معيار الميزان) و(نهاية السول في رواة الستة الأصول).

شرط (اللسان)[1]؛ إلا أني لم أرَ استدراكَ ما فاته منهم عليه ؛ لأن الذي وصفهم بالخطأ والإغراب (وهو ابن حبان) هو نفسه لم يَرَهُم قد استحقّوا الجرحَ بتلك الأوصاف ، بدليل أنه أوردهم في (الثقات)، ولم يذكرهم في كتابه المختصِّ بـ(المجروحين)، مما يدل على أن ابن حبان - رغم معرفته بأخطائهم ، وبما أغربوا به من الأحاديث - لم يجدها أخطاءً وتَفَرُّداتٍ تُوجِبُ القَدْحَ في عدالتهم أو في ضبطهم بما يوجب الردّ .

حتى إن ابن حبان في (الثقات) ربما جمع في الراوي الوصفَ باستقامة الحديث وكونَه يخطئ[2] أو يُغرب[3]، مما يؤكد أن وصفه بالخطأ والوهم ليس يلزم منه تضعيفه ، خاصة

---

(١) انظر مقدمة تحقيق اللسان (١/ ١٠٥).

(٢) كما في التراجم التالية :

١- «يوسف بن أسباط أبو يعقوب .... مستقيم الحديث ربما أخطأ ....» . الثقات (٧/ ٦٣٨).

٢- داود بن أبي هند ... وقد روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه ، وكان داود من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات ؛ إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه . ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطىء ، والوهم القليل يهم ، حتى يفحش ذلك منه ؛ لأن هذا مما لا ينفك منه البشر . ولو كنا سلكناه المسلك للزمنا تَرْكُ جماعةٍ من الثقات الأئمة ؛ لأنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ . بل الصواب في هذا : تَرْكُ من فحش ذلك منه ، والاحتجاج بمن كان منه ما لا ينفك منه البشر». الثقات (٦/ ٢٧٩).

٣- «يحيى بن أبي الأسود ... وكان يخطىء ، يجب أن يُعتبر حديثه إذا كان من رواية الثقات عنه ، فأما رواية الضعفاء عنه ، مثل : عمرو بن خالد الواسطي ودونه ، فإن الوهن يلزق بهم دونه ؛ لأنه صدوق ، لم يكن له سببٌ يُوهِنُ به غيرُ الخطأ ، والخطأ متى لم يَفْحُشْ لا يستحقُّ مَن وُجد فيه ذلك التركَ». الثقات (٧/ ٥٩٦).

٤- «يعقوب بن حميد بن كاسب أبو يوسف المدني : ... وكان ممن يحفظ ، وممن جمع وصنف ، واعتمد على حفظه ، فربما أخطأ في الشيء بعد الشيء . وليس خطأ الإنسان في شيء يهم فيه - ما لم يفحش ذلك منه - بمخرجه عن الثقات ، إذا تقدمت عدالته». الثقات (٩/ ٢٨٥).

(٣) كما في التراجم التالية :

مع ذكره في (الثقات).

ولذلك كان برهان الدين الحلبي – سبط ابن العجمي – (ت٨٤١هـ) أَوْفَقَ من ابن حجر في تحرير منزلة هؤلاء الرواة، حيث قال في استدراكه على (الميزان): «واعلم أني لا أذكر في هذا الذيل من ذكره ابن حبان في (الثقات) وقال فيه: "يهم" أو: "يخطئ" أو: "ربما أخطأ" أو: "ربما وهم" أو: "ربما أتى بمناكير" أو: "يُغرِب" أو: "ربما أغرب" أو نحو ما ذُكر من العبارات، فإنه كثيرٌ جدًّا، ولو شئتُ أُدخلت في (الثقات). ونقلتُ ذلك في أماكنه، فإنها عندي مرتبةً بخطّي ترتيب شيخنا الحافظ نور الدين الهيثمي (حرسه الله). وأيضًا فلولا أنه غلب على الشخص المقول فيه ذلك الصوابُ أو الموافقةُ لما ذكره في الثقات»[1].

١- «بشر بن خالد العسكري: يروي عن غندر وأهل العراق، حدثنا عنه إبراهيم بن محمد بن عباد الغزال وشيوخنا: مستقيم الحديث يغرب عن شعبة عن الأعمش بأشياء». الثقات (٨/ ١٤٥)

٢- «حمدان بن ذي النون بن مخلد بن عبد الوهاب البلخي: يروي عن مكي بن إبراهيم، حدثنا عنه محمد بن يحيى: مستقيم الحديث يغرب». الثقات (٨/ ٢٢٠).

٣- «محمد بن الحسن بن تسنيم: يروي عن أبي عاصم، وكان راويا للحجاج بن محمد، حدثنا عنه محمد بن الحسين بن مكرم: مستقيم الحديث يغرب، عداده في الكوفيين». الثقات (٩/ ١١٢).

٤- «بسطام بن الفضل: من أهل البصرة، يروي عن أبي عاصم وعبد الرحمن بن مهدى، حدثنا عنه أحمد بن بجير بن زهير: مستقيم الحديث ربما أغرب». الثقات (٨/ ١٥٥).

٥- «هاشم بن الحارث أبو محمد المروالروذي: سكن بغداد، يروي عن عبيد الله بن عمرو والناس، حدثنا عنه عبد الله بن محمد البغوي: مستقيم الحديث ربما أغرب».

٦- «محمد بن عبد الرحمن بن علي الجعفي أبو بكر بن أخي حسين بن علي الجعفي يروي عن أبي أسامة وأهل العراق حدثنا عنه بن جوصاء وغيره مستقيم الحديث حدث بالشام الغرائب». الثقات (٩/ ١١٥).

(١) نثل الهميان لسبط ابن العجمي (٦٠).

بل إني لأقول : إن من ذكره ابن حبان في (الثقات) وقال عنه : «يخطئ» أو «يُغرِب» ونحوها هو أقوى حالاً من غير المشهورين الذين يذكرهم في (الثقات) ويسكت عنهم ؛ لأننا قد علمنا أن ابن حبان يذكر في (الثقات) كل من لم يعرفه بجرح ، حتى لو كان «لا يعرفه ولا يدري من أبوه»، كما عبر مراتٍ عن بعض الرواة . ففي حالة من قال عنه : «يخطئ» أو «يُغرِب» قد عرفنا أنه قد عرفه بشيء من حديثه ، ومع خطئه فيه أو إغرابه لم يجده أهلا للانتقال به من (الثقات) إلى (المجروحين).

- **وأما المذكورون في (تهذيب الكمال) للتمييز ، وليسوا من رجال أصحاب الكتب الستة ،** فالذي جرى عليه الحافظ ابن حجر عدم اعتبارهم من شرط (اللسان)[1]. وقد التزمت ذلك ؛ إلا قليلًا :

- فيما لو كانت الترجمة له في (تهذيب الكمال) و(تهذيب التهذيب) قد خلت عن كلامٍ فيه؛ لأن شرط (اللسان) الأساس هو استيعاب من تُكلِّم فيه ، ولم يكن من رجال أصحاب الكتب الستة ، وإنما ألحق رواة (التمييز) استغناء بالترجمة لهم هناك عن إعادة الترجمة لهم في (اللسان). لكن إذا خلت ترجمته في (التهذيبين) عن حكم بجرح في الراوي ، فقد غلب شرط محاولة استيعاب المتكلَّم فيهم شرط عدم ذكر رواة التمييز ؛ لأنه الشرط المقصود من (اللسان) أصالةً.

  مثاله : سهل بن صالح ، أبو معيوف ، والقاسم بن عيسى بن زياد الحضرمي البصري.

- وفيما لو كانت ترجمته في (التهذيبين) في غير موضعها اللائق بها ، كمن تُرجم في (الكنى)، ولم يُترجم في الأسماء ، وهو باسمه أكثر معرفةً من كنيته .

  مثاله : إسماعيل بن إبراهيم التيمي ، أبو يحيى ، الرازي .

- **وأما رواة المناكير ممن لم يجُرح من إمام سابق :** فإني لا أذكر منهم إلا من كان لا

---

(١) انظر مقدمة تحقيق (اللسان) للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله ولابنه د/ سلمان (١/ ٨٩-٩٠).

يحتمل النكارة غيره . فقد كان من مذهب جماعةٍ من المتأخرين رواية الموضوعات والمناكير ، معتقدين براءةَ الذِّمّة بإبراز أسانيدها . وهذا وإن كان رأيًا فاسدًا ، إذ كان يلزمهم البيانُ والتحذير ؛ إلا أنه لا يَجرح فاعلَه ؛ اللهم إلا إن دلّس فيه ، وقصد إيهامَ الثبوت فيما يعلم هو نفسُه سقوطَه .

وممن كان يذهب هذا المذهب باعتقاد براءة الذمة بمجرّد إبراز الإسناد جماعةٌ من كبار الحفاظ : كابن منده (ت٣٩٥هـ) وأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) ، والخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ، وابن عساكر (ت٥٧١هـ) .

قال الإمام الذهبي عن ابن عساكر : « هو مع جلالته وحفظه : يروي الأحاديث الواهية والموضوعة ولا يبينها، وكذا كان عامة الحفاظ الذين بعد القرون الثلاثة[1] ؛ إلا من شاء ربك ! فليسألنّهم الله تعالى عن ذلك !! وأي فائدة بمعرفة الرجال ومصنفات التاريخ والجرح والتعديل؛ إلا كَشْفُ الحديث المكذوب وهَتْكُه؟!»[2].

وقال الإمام الذهبي أيضًا عن ابن منده وأبي نعيم : « لا أعلم لهما ذنبا أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها»[3] . وقال عن أبي نعيم خاصة : « ما أعلم له ذنبا – والله يعفو عنه – أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليفه، ثم يسكت عن توهيتها»[4].

وقال كذلك عن الخطيب البغدادي : «وهو وأبو نعيم وكثيرٌ من العلماء المتأخرين لا أعلم لهم ذنبًا أكبر من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تآليفهم غيرَ محذّرين منها ،

(١) يقصد القرون الهجرية ، ولا يقصد الأجيال الثلاثة .

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (١٢/ ٥٠١) .

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ١١١) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦١) .

وهذا إثم وجناية على السنن ! فالله يعفو عنا وعنهم!»[١].

وفي موطن آخر ذكر الإمام الذهبي حديثا باطلا ، ثم قال عن الخطيب : « العجب من الخطيب ! كيف روى هذا ، وعنده عدة أحاديث من نمطه ، ولا يبين سقوطها في تصانيفه!»[٢].

ولا يقصد الإمام الذهبي جرح هؤلاء الأئمة بذلك ، لكنه قصد بيان ما كان الأَولى بهم.

وهذا ذكرني بترجمة الذهبي للمعمَّر بن محمد بن الحسين الأنماطي البيِّع البغدادي (ت٥١٤هـ)، عندما أورد الذهبيُّ تضعيفَ محمد بن ناصر السلامي (ت٥٥٠هـ) له ، لسبب لا يوجب التضعيف ، فقال معرِّضًا بابن ناصر : «بل الضعيف من يروي الموضوعات، ولا يتكلم عليها»[٣]. فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله : «يُعَرِّضُ بابن ناصر ، فإنه يُـخَرِّجُ في أماليه الموضوعات ، ولا يبيِّنُ كونها موضوعةً . وإذا جزم بأن من فعل هذا يكون ضعيفًا : يلزمه أن يذكر خلقا كثيرا وأئمة كبراء»[٤].

وما أراد الذهبي أن هذا وحده يوجب التضعيف الذي يُجرح به الراوي ، وإنما قصد الرد على ابن ناصر في تعنته في الجرح بأدنى سبب ، فيقول له : لو صحَّ جرحك بالأسباب التي تجرح بها (وهي لا تستحق الجرح)، لصحَّ جرحُك أنت بسبب آخر لا يستحق الجرح أيضًا ، لأنه أَولى من تلك الأسباب .

وقد جريت في ترتيب التراجم على حروف المعجم ، وفق منهج (التهذيب) و(التقريب)[٥].

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد – تحقيق : محمد الموصلي – (٥١رقم٩) .

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٢٠٩) .

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/ ٢٢٨).

(٤) لسان الميزان لابن حجر (٨/ ١٢٣رقم٧٨٦٥).

(٥) ومن ذلك :

***

ثم الحمد لله عودًا على بَدْء ، حمدًا يُتِمُّ تعالى نَقْصَه بفضله ، وينيله القَبولَ بعفوه ، ويوازي به نِعَمَه برحمته وجُوده ، ويزيدُني به آلاءً ، يُتبع بها مني حمدًا جديدًا على مُتَجَدِّدِ إنعامه ؛ فلا يزالُ الحَمْدُ يوفِّقني إلى الحمد ، والآلاء تَرْدُفُها الآلاء ؛ إلى أن ألقاك ربي وأنت عليَّ راضٍ ، ولحمديَ شاكر ، ولذنبيَ غافر ، ولمعاصيَّ ساتر .. يا أرحم الراحمين!!

وصلِّ اللهم على عبدك ورسولك محمَّد ، وعلى آله وأصحابه والتابعين ، وسَلِّم تسليمًا كثيرًا.

وكتب

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

في ليلة الثلاثاء ٥/ ٨/ ١٤٤٣ هـ

- أن اللام ألف (لا) أعده حرفا مستقلا ، قبل الياء ، ليكون من اسمه (سلام) في الترتيب بعد (سليمان)؛ لأن (لا) (سلام) حرف بعد (اللام) في (سليمان).
- والهمزة المبدلة عن ياء أو واو ، في مثل (السائب)، و(عائذ) معدودة في الترتيب ياء ، فـ(عائذ) يكون بعد (عابد) و(عامر)؛ لأنه في الترتيب (عايذ).
- ويقدم في الأسماء الأقل حروفا ، فـ(سلْم) مقدم على (سلمان)، و(عمر) و(عمرو) مقدمان على (عمران).